

اسم المقال: اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية (دراسة وصفية)

اسم الكاتب: أمير بن محمد العلوان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9045>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 08:38 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة  
UNIVERSITY OF SHARJAH

# مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم  
الإنسانية  
والاجتماعية

عدد A

المجلد 17، العدد 1  
شوال 1441 هـ / يونيو 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339



## اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية

أمير بن محمد العلوان<sup>(1)</sup>

تاريخ القبول: 2018-03-28

تاريخ الاستلام: 2017-06-20

### ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة للحصول على البيانات اللازمة موجهة لشريحة من أعضاء المجالس البلدية، وتم التأكد من صدق وثبات هذه الاستبانة.

وقد أظهرت نتائج هذا البحث أن مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط. كما أن ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره بشكل عام متوسطة أو ضعيفة على معظم الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي، كما بينت النتائج أن مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي متوسط، ومدى ممارسته لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية ضعيف، ومدى ممارسته لدوره التقريري على معظم الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي كبير نسبيًا.

ولقد توصل البحث إلى عدد من التوصيات من أهمها تمكين عضو المجلس البلدي لكي يكون قادرًا على ممارسة دوره الرقابي والتقريري على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي، وزيادة مشاركته في إبداء الرأي في الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية. كما أوصى البحث بأهمية منح عضو المجلس البلدي الصلاحيات الكافية، وضرورة منحه الموارد (المالية، والبشرية، والتقنية) اللازمة لكي يكون قادرًا على القيام بالأدوار المنوطة به.

**الكلمات الدالة:** المجلس البلدي، عضو المجلس البلدي، الجهاز البلدي، الدور الرقابي، الدور التقريري، الدور الاستشاري.

(1) مدير عام البرامج المالية والاقتصادية - معهد الإدارة العامة  
مستشار - مركز الملك سلمان للإدارة المحلية (الرياض - المملكة العربية السعودية)

## المقدمة:

تعد المجالس البلدية (City Councils) على المستوى العام للدول من أهم الوسائل التنظيمية المستخدمة في تحقيق أهداف التنمية وإدارة تنفيذها؛ لهذا عملت حكومات كثيرة على دعم وتعزيز المجالس البلدية من خلال تبني أسلوب ومنهج الإدارة المحلية الذي يرتكز ويقوم على أساس اللامركزية الإدارية لإدارة المرافق؛ إذ إن النظر والتعامل مع المجالس البلدية باعتبارها شخصية معنوية مستقلة لإدارة المرافق العامة في الدولة يرفع من كفاءتها الإدارية، ومن ثمَّ تحقق الأهداف المنشودة منها (الخلايلة، 2009: 41).

ولقد أدركت المملكة العربية السعودية دور المجالس البلدية في التنمية الحضرية المحلية مبكراً؛ لهذا أخذت حكومة المملكة على عاتقها عملية تأسيس وتفعيل ودعم المجالس البلدية، لكي تصبح أداة من أدوات المشاركة للمواطن في القرار المحلي، وكذلك أداة رقابية على أداء الجهاز البلدي، بجانب دورها الداعم في عملية التخطيط والتوجيه للتنمية في البيئة الحضرية، إذ منح نظام المجالس البلدية الصادر برقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435 هـ عضو المجلس البلدي سلطة الرقابة والتقرير على معظم الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي، وكذلك إبداء الرأي على بعض الموضوعات والقضايا البلدية التي يعرضها عليه الجهاز البلدي (الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية، 1435 هـ).

ويمارس المجلس البلدي سلطة الرقابة والتقرير على الجهاز البلدي كما يدرس المجلس بعض الموضوعات والقضايا البلدية التي يعرضها عليه الجهاز البلدي، ويبيد الرأي فيها، ويمثل الدور الرقابي والتقري للمجلس البلدي على الجهاز البلدي دوراً حيوياً ومهماً في الرفع من أداء الجهاز البلدي وتقديم خدمات بلدية أفضل للمواطنين. ولقد أكدت مواد نظام المجالس البلدية الجديد على هذا الدور وفق قرار مجلس الوزراء رقم (م/61)، وتاريخ 4 / 10 / 1435 هـ (نظام المجالس البلدية، 1435 هـ). إذ يمارس المجلس البلدي دور الرقابة على جميع نشاطات الجهاز البلدي، ولا يكتفي بمتابعة ما أنجزه الجهاز البلدي أثناء عملية التنفيذ بل يمارس دوره أثناء عملية التسليم للمشاركة ويحدد مدى قبوله ورضاه عن نسبة الإنجاز. كما يمارس المجلس البلدي سلطة الإقرار، إذ منح النظام المجلس حق الاطلاع على جميع المشاريع التي تنشأها البلدية أو في طور إنشائها، وله حق القبول أو الرفض بها حسب ما يراه المجلس وفقاً لحاجة المنطقة (البحراني، 1436 هـ). كما يمارس المجلس البلدي دوره في بعض الموضوعات والقضايا التي يعرضها عليه الجهاز البلدي؛ إذ إنه شريك مع الجهاز البلدي من خلال إبداء الرأي تجاه مشروعات المخططات الهيكلية والتنظيمية والسكنية للمدينة، ونطاق الخدمات البلدية، وشروط وضوابط البناء، ونظم استخدامات الأراضي، ومشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة، وله دور رئيس في توجيه عملية التنمية الحضرية في المدينة.

وعلى الرغم من أهمية هذا الدور إلا أن الممارسات الفعلية لا تعكس ذلك كما أوضح بعض أعضاء المجالس البلدية في المملكة. كما أن بعض الدراسات الاستطلاعية الحديثة تشير إلى أن عضو المجلس البلدي لا يعرف الدور والمهام المنوطة به بشكل واضح، ولا يمتلك الصلاحيات اللازمة مما يضعف من قدرته على ممارسة دوره الرقابي على أنشطة الجهاز البلدي، وكذلك دوره في التقرير وإبداء الرأي تجاه بعض الموضوعات والقضايا مع الجهاز البلدي. لذا يسعى هذا البحث إلى معرفة مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقري على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي ودوره في إبداء الرأي تجاه بعض القضايا والموضوعات التي يعرضها عليه الجهاز البلدي في المملكة. (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 1439هـ)

## أولاً: الإطار العام للبحث

### (1 - 1) مشكلة البحث:

على الرغم من الدور المأمول من المجالس البلدية الداعم والمساند في عملية التخطيط للبيئة الحضرية والتقرير والرقابة على الجهاز البلدي، إلا أن دراسات كثيرة في دول كثيرة تشير إلى أن معظم المجالس البلدية والمحلية لا تستطيع أن تمارس دورها بالشكل المطلوب؛ وذلك يعود لأسباب كثيرة، من أهمها: الأسباب التنظيمية، والإدارية، والمالية، مما انعكس سلباً على أدائها وفعاليتها في توفير الخدمات المطلوبة وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. (Greasly, S. & John, 2010).

وفي المملكة منذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (224) بتاريخ 17 / 8 / 1424هـ القاضي بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب، والذي يرسخ مسيرة ممارسة وتطبيقات الإدارة المحلية في المملكة، وذلك من خلال تفعيل المجالس البلدية ودعمها من خلال مشاركة ذوي الكفاءة والأهلية، إلا أن الدور المأمول من المجالس لم يتحقق بشكل ملموس على مشاريع التنمية الحضرية في مناطق ومدن المملكة، إذ أظهرت الممارسة الواقعية والفعلية لعمل المجالس بروز العديد من التحديات والمعوقات التي كان لها دور في الحد من تفعيل أداء المجالس البلدية لدورها الرقابي والتقري على الجهاز البلدي وتحقيق الأهداف المنشودة منها (قرار مجلس الوزراء رقم (224)، 1424هـ).

وفي عام 1435هـ صدر نظام المجالس البلدية الجديد في المملكة بالقرار رقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435هـ، والذي سعى إلى منح المجالس البلدية استقلالاً إدارياً ومالياً عن البلديات وربطها تنظيمياً بوزير الشؤون البلدية والقروية. كما سعى هذا النظام إلى منح

المجالس البلدية اختصاصات وصلاحيات أوسع في الرقابة والتقرير والمشاركة في إبداء الرأي في بعض القضايا والموضوعات مع الجهاز البلدي، وكذلك تمكين أعضاء المجالس البلدية من تأدية واجباتهم العضوية وإلزام الجهاز البلدي بتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس البلدي (نظام المجالس البلدية، 1435هـ).

وتتمثل مشكلة هذا البحث في أن بعض الدراسات المحلية السابقة أوضحت بعض التحديات والمعوقات التي يواجهها عضو المجلس البلدي في المملكة في ممارسة الدور المنوط به حسب ما نص عليه النظام للمجالس البلدية، ومن أهم هذه الدراسات الدراسة المسحية الحديثة التي قام بها مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، التي أوضحت ضعف الصلاحيات والسلطات المتاحة لعضو المجلس البلدي، وكذلك ضعف الموارد والامكانيات (المالية، والبشرية، والتقنية، والمقرات المستقلة للمجالس البلدية عن مقر البلدية)، كما أوضحت الدراسة عدم وضوح دور عضو المجلس البلدي مما انعكس سلباً على أداء عضو المجلس البلدي لدوره بشكل عام، وبشكل أكثر تفصيلاً أسهم في ضعف ممارسته لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي وتدني مستوى مشاركته ومساهمته في عملية التقرير وإبداء الرأي تجاه بعض الموضوعات والقضايا البلدية التي يعرضها عليه الجهاز البلدي، ومن ثم تدني مستوى الخدمات التي يقدمها المجلس البلدي وتوفير خدمات بلدية أفضل للمواطنين. (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 1439هـ: 29 - 36).

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع إلا أن هناك قلة في الدراسات والبحوث العلمية حول موضوع المجالس البلدية، وخاصة الدراسات الميدانية والتحليلية منها التي تتناول موضوع المجالس البلدية بشكل عام وموضوع مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على أنشطة الجهاز البلدي، ومدى مشاركته وإسهاماته في التقرير ووضع الخطط المستقبلية للجهاز البلدي بشكل خاص. لذا يسعى هذا البحث إلى التعرف على اتجاهات عضو المجلس البلدي نحو ممارسة الدور المنوط به (الرقابي، والتقيري) على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي في المملكة، ومدى إبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية التي يعرضها عليه الجهاز البلدي وفق نظام المجالس البلدية الجديد، والذي تم إقراره في العام 1435 هـ، وتم العمل بموجبه في الدورة الثالثة من عمل المجالس البلدية للعام 1437هـ، التي بدأت عملها في تاريخ 23 / 3 / 1439هـ.

## (2 - 1) هدف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل عام إلى التعرف على ما يلي:

1. مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام.

2. مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي.
3. مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي.
4. مدى إبداء عضو المجلس البلدي لرأيه على الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية التي يعرضها عليه الجهاز البلدي.

### (3 - 1) تساؤلات البحث:

وسوف يتم تحقيق أهداف هذا البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما الخصائص الأولية لعضو المجلس البلدي؟
2. ما مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام؟
3. ما مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي؟
4. ما مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي؟
5. ما مستوى إبداء عضو المجلس البلدي لرأيه على الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية التي يعرضها عليه الجهاز البلدي؟

### (4 - 1) أهمية البحث:

تتضح أهمية هذا البحث في أن المجالس البلدية تؤدي دورًا مهمًا وداعمًا للجهاز البلدي في مجال الرقابة والتقرير والمشورة من خلال إبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية المهمة التي يعرضها عليه الجهاز البلدي، وعلى الرغم من أهمية ممارسة المجالس البلدية لدورها الرقابي والتقريري إلا أنها تواجه الكثير من التحديات والصعوبات في ممارستها لهذا الدور المنوط بها نظامًا، وكما أوضحت دراسة حديثة أن عضو المجلس البلدي يعاني من تحديات كثيرة المتعلقة بعدم تحديد الأدوار والمسئوليات، وكذلك ضعف الصلاحيات، وضعف الإمكانيات الأساسية المختلفة للمجالس البلدية (المالية، والبشرية، والتقنية)، وكذلك ضعف التأهيل والتدريب لعضو المجلس البلدي على الأدوار المنوطة به، مما أسهم في ضعف أدائه للأدوار المطلوبة منه في المجلس البلدي. (مركز الملك

سلمان للإدارة المحلية، 1438هـ). وهذا بدوره يحتم على المسؤولين والمعنيين بقضايا تقديم الخدمات البلدية للمواطنين من بلديات وأمانات ووزارة الشؤون البلدية والقروية البحث والتقصي ومحاولة التعرف على هذه التحديات والصعوبات، ومحاولة التغلب عليها للرفع من مستوى أداء المجالس البلدية لدورها الرقابي، والتقريري، ومن ثم الإسهام في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة والمستدامة في المدينة. ويعد هذا البحث -حسب علم الباحث- أول بحث ميداني يقيس مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره بعد صدور وتطبيق النظام الجديد في عمل الدورة الثالثة للمجالس البلدية في المملكة، والذي تم إقراره في العام 1435هـ، وتطبيق اللائحة التنفيذية الخاصة به.

كما تبرز أهمية هذا البحث في اعتماده على البحث الميداني في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وذلك من خلال التعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية عن مدى ممارستهم لدورهم الرقابي والتقريري على الجهاز البلدي، ومدى مشاركتهم في إبدائهم للرأي في بعض القضايا والموضوعات البلدية في المملكة بهدف تحسين أداء الجهاز البلدي. كما يساعد هذا البحث في سد النقص في الدراسات الميدانية التحليلية التي تتناول هذا المجال الحيوي والمهم للتنمية بشكل عام والتنمية الحضرية بشكل خاص؛ إذ تفتقر الأدبيات المحلية إلى وجود دراسات علمية نظرية أو ميدانية تحليلية حديثة تتناول هذا الموضوع الحيوي.

## ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء من البحث استعراضاً للإطار النظري الذي انطلق منه البحث، وكذلك أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث.

### (2 - 1) - الإطار النظري:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنشأة وتطور المجالس البلدية في المملكة، وكذلك توضيحاً لمهامها واختصاصاتها، وإطارها التنظيمي، ودورها الرقابي والتقريري والاستشاري من خلال المشاركة بالرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية على النحو التالي:

### (2 - 1 - 1) - نشأة وتطور المجالس البلدية:

يعود تاريخ نشأة المجالس البلدية من حيث المفهوم والتكوين إلى عام 1343هـ عندما أمر المؤسس الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، بتأسيس المجلس الأهلي المحلي في مكة المكرمة الذي يعد نواة لتأسيس تطبيقات الإدارة المحلية في المملكة، تلى ذلك في عام 1357هـ صدر الأمر السامي الكريم رقم (8723) والمتضمن الموافقة على النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات في المملكة العربية السعودية ويشتمل على نظام المجالس

البلدية بجميع مدن المملكة وبيبين تشكيلاتها واختصاصاتها (مرسوم ملكي رقم (8723)، 1357هـ). ويتكون المجلس البلدي من أربعة عشر (14) عضواً في مكة المكرمة، وثمانية (8) أعضاء في كل من المدينة المنورة وجدة وأربعة (4) أعضاء في البلديات الأخرى، وجميعهم منتخبون من الأهالي، ومنحت المجالس البلدية في ذلك الوقت صلاحيات واسعة في التقرير والمتابعة. (القحطاني، 1336هـ).

وفي عام 1397هـ صدر المرسوم الملكي القاضي بالموافقة على نظام البلديات والقرى الذي يتضمن 26 مادة من مواد متعلقة بالمجالس البلدية ودورها ومهامها واختصاصاتها، وألغى هذا النظام النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات في المملكة. وعلى الرغم من صدور هذا القرار إلا أن الجزء المتعلق بالمجالس البلدية من هذا النظام لم يتم تفعيله (نظام البلديات والقرى، 1397هـ). وتحقيقاً لمشروع الدولة في تعزيز التنمية الإدارية والمحلية في المملكة صدر التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين في خطابه بمناسبة افتتاح أعمال السنة (الثالثة) من الدورة (الثالثة) لمجلس الشورى في 16 / 3 / 1424هـ بتوسع نطاق المشاركة الشعبية، والتأكيد على استمرار الدولة في طريق الإصلاح السياسي والإداري.

وتفعيلاً للدور الحديث للمجالس البلدية الذي يهدف منه تحقق المبادئ والمفاهيم الدولية لنشاطات وتطبيقات الإدارة المحلية في المملكة، وذلك من خلال مسيرة وعمل المجالس البلدية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (224) وتاريخ 17 / 8 / 1424هـ القاضي بتفعيل المجالس البلدية وفقاً لنظام البلديات والقرى وذلك بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب على أن يكون نصف أعضاء كل مجلس بلدي منتخباً، كما أن لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يختار النصف الآخر من ذوي الكفاءة والأهلية ويكون من بينهم رئيس البلدية. (قرار مجلس الوزراء رقم (224)، 1424هـ).

ولمعالجة الصعوبات والتحديات التي تواجه المجالس البلدية من تأدية المهام المناطة بها وتفعيل دورها بالاستفادة من التجارب السابقة للمجالس البلدية وكذلك التجارب العالمية في هذا المجال، صدر المرسوم الملكي رقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435هـ بالموافقة على نظام المجالس البلدية واستمرارها ليحل محل النظام السابق للمجالس البلدية، ولقد منح هذا النظام المجالس البلدية استقلالاً إدارياً ومالياً عن البلديات وارتباطها تنظيمياً بوزير الشؤون البلدية والقروية. كما منح هذا النظام المجالس البلدية اختصاصات وصلاحيات أوسع في الرقابة والتقرير والمشاركة في إبداء الرأي في بعض القضايا والموضوعات مع الجهاز البلدي، ورفع الحد الأقصى لعدد أعضاء المجلس إلى (30) عضواً، ومشاركة جميع أطراف المجتمع (الرجل والمرأة) على حد سواء بعضوية المجلس البلدي في الدورة القادمة، وكذلك تمكين أعضاء المجالس البلدية من تأدية واجباتهم العضوية وإلزام الجهاز البلدي بتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس البلدي، وتخفيض سن الانتخاب إلى (18) سنة

بدلاً من (21) سنة، ورفع المؤهل التعليمي للمرشح، وانتخاب ثلث أعضاء المجلس وتعيين الثلث الآخر. (نظام المجالس البلدية، 1435هـ).

كما صدر في عام 1437هـ اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية، بموجب القرار رقم (18888) وتاريخ 25 / 2 / 1437هـ، والتي حددت في الفصل الثالث منها اختصاصات المجلس البلدي في المواد من المادة الثامنة وحتى المادة السابعة والثلاثين الدور الرقابي، والدور التقرييري والدور الاستشاري والدور المأمول من المجلس البلدي. (اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية، 1437هـ).

ووفقاً لنظام المجالس البلدية الجديد للعام 1435هـ بلغ عدد المجالس البلدية في الدورة الثالثة لعمل المجالس البلدية في المملكة مائتين وأربعة وثمانين (284) مجلساً، موزعة على ثلاث عشرة منطقة، وثلاث محافظات، وبلغ مجموع عدد أعضاء المجالس البلدية بالمناطق والمحافظات بالمملكة (3159) عضواً والمنتخبون منهم (2106) أعضاء، والمعينون (1053) عضواً.

## (2 - 1 - 2) مهام واختصاصات المجالس البلدية:

المجلس البلدي شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري عن البلدية يرتبط تنظيمياً بوزير الشؤون البلدية والقروية، ويمارس سلطة الرقابة والتقريب وفقاً لأحكام نظام المجالس البلدية ولوائحه التنفيذية في حدود اختصاص البلدية المكاني، ومدة ولاية المجلس أربع سنوات مالية تبدأ من تاريخ السنة المالية للدولة التي تلي تكوينه. (الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية، 1437هـ).

ومع صدور نظام المجالس البلدية الجديد المقر بالمرسوم الملكي رقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435هـ، والذي حل محل النظام القديم للمجالس البلدية، تم منح المجالس البلدية صلاحيات واختصاصات أوسع لكي يمكنها ويفعل دورها بشكل أفضل، إذ حدد النظام في الفصل الأول في المادة الثالثة التي أوضحت أن المجلس يمارس سلطة التقرير والرقابة على الجهاز البلدي. كما حدد النظام في الفصل الثاني المواد من المادة الخامسة حتى المادة الحادية عشرة، واعتبرها مواداً توضح صلاحيات واختصاصات المجلس البلدي التقريبية والرقابية. (نظام المجالس البلدية، 1435هـ).

## (2 - 1 - 3) - الإطار التنظيمي للمجالس البلدية في المملكة:

ترتبط جميع المجالس البلدية في المملكة إدارياً بوزير الشؤون البلدية والقروية، وهذا الارتباط التنظيمي للمجالس يكفل لها ويعاونها على إنجاز أعمالها، وكذلك يساعد في مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها، وأيضاً إنشاء وحدة إدارية متخصصة بمسمى

الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية تعنى بشؤون المجالس البلدية والانتخابات وترتبط هذه الإدارة مباشرة بوزير الشؤون البلدية والقروية.

كما يوجد لكل مجلس بلدي أمانة ترتبط برئيس المجلس البلدي، وتتولى عددًا من المهام الإدارية والسكرتارية والمعلومات والعلاقات العامة وغيرها من المهام الأخرى المحددة باللائحة التنفيذية لعمل المجالس البلدية. ويتولى السلطات في البلدية كل من المجلس البلدي ورئيس البلدية على النحو التالي: أولاً: المجلس البلدي ويمارس سلطة التقرير الرقابة كما حددها النظام، ورئيس البلدية ويمارس سلطة التنفيذ بمعاونة أجهزة البلدية وهو المسؤول الأول عن إدارتها واتخاذ القرارات والتعليمات الخاصة بشؤون البلدية (الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية، 1436هـ).

ولقد وضحت اللائحة التنفيذية الجديدة للمجلس البلدي الصادرة بالقرار رقم (18888) وتاريخ 25 / 2 / 1437 هـ، والتي حلت محل اللائحة التنفيذية السابقة آلية العمل في المجالس البلدية من جميع الجوانب التنظيمية والإجرائية والمالية. (اللائحة التنفيذية لعمل المجالس البلدية، 1437 هـ).

#### (2 - 1 - 4) - الدور الرقابي للمجلس البلدي:

يؤدي المجلس البلدي دوره الرقابي على الجهاز البلدي من خلال وسائل مختلفة من أهمها: أولاً: التقارير، وهي نوعان: التقارير التي ترفع من البلدية للمجلس البلدي بشكل دوري، والتقارير التي يطلبها المجلس البلدي من البلدية. ثانياً: مراجعة وتدقيق عينات من المعاملات المتعلقة ببعض الأنشطة الرئيسة والمشروعات البلدية على مختلف أنواعها. ثالثاً: الزيارات الميدانية للأحياء والقرى والهجر. رابعاً: تفقد المشاريع والاطلاع على مراحل تنفيذها. خامساً: الشكاوى والملاحظات التي يقدمها المواطنون للمجلس سواء من خلال الموقع الإلكتروني للمجلس البلدي أو اللقاءات العامة أو الزيارات الميدانية أو عند مراجعتهم للمجلس البلدي، (الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية، 1436 هـ). ولقد حدد قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (60779 ص 10 / 9 / 1428 هـ) النشاطات البلدية الرئيسة التي يمارس المجلس الرقابة عليها.

وقد حددت المادة الثامنة في الفصل الثاني من نظام المجالس البلدية الجديد الصادر في عام 1435 هـ صلاحيات واختصاصات المجلس البلدي، إذ أوضحت أن للمجلس البلدي حق ممارسة الرقابة على أداء البلدية، وعلى ما تقدمه من خدمات. (نظام المجالس البلدية، 1435 هـ).

### (2-1-5) - الدور التقريري للمجلس البلدي:

كما يمارس المجلس البلدي دوره في التقرير مع الجهاز البلدي في الكثير من القضايا المتعلقة بالخدمات البلدية للمواطنين كما حددها نظام المجالس البلدية الجديد الصادر في عام 1435هـ، وقد حددت المادة الرابعة من النظام في الفصل الثاني المتعلق بصلاحيات واختصاصات المجلس أن يتولى المجلس - في حدود اختصاص البلدية - إقرار الخطط والبرامج البلدية. كما حددت المادة الخامسة من النظام أن يقر المجلس مشروع ميزانية البلدية وفقاً للإجراءات النظامية، وما تحدده اللائحة. وكذلك حددت المادة السادسة من النظام أن يقر المجلس الحساب الختامي للبلدية بعد دراسته وفق الإجراءات التي تحددها اللائحة. (نظام المجالس البلدية، 1435هـ).

كما يؤدي المجلس البلدي دوره التقريري مع الجهاز البلدي في الكثير من القضايا المحلية الأخرى المتعلقة بالخدمات البلدية للمواطنين، وتتفاوت أداء المجالس البلدية من منطقة إلى منطقة ومن مدينة إلى أخرى فيما يتعلق بعدد القرارات التي تم اتخاذها، وكذلك القرارات التي تم تنفيذها أو التي تحت التنفيذ، ويتخذ المجلس البلدي قراراته وفقاً للأنظمة واللوائح والتعليمات والقرارات والضوابط والصلاحيات ذات العلاقة باختصاصات المجلس وإمكانات البلدية، وتصدر قرارات المجالس البلدية بالأغلبية وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس أو نائبه في حالة غيابه مرجحاً، وترسل القرارات إلى البلدية للتنفيذ.

### (2 - 1 - 6) - الدور الاستشاري لعضو المجلس البلدي:

كما يمارس عضو المجلس البلدي دوره الاستشاري في إبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا التي يعرضها عليه الجهاز البلدي. كما صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (60778ص ز) وتاريخ 10 / 9 / 1428هـ المتعلق بدور المجالس البلدية في قضايا تخطيط الأراضي، إذ منح القرار المجلس البلدي حق مراجعة مخطط تخطيط الأراضي والتأكد من تلبية جميع متطلبات المخطط المحددة في اللائحة التنفيذية لعمل المجالس البلدية، والتأكد من تنفيذ اشتراطات المرحلة التنموية الواقع ضمنها المخطط ورفع ملاحظاته إلى وزير الشؤون البلدية والقروية. (قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (60779 ص ز)، 1428هـ).

وقد حددت المادة السابعة في الفصل الثاني من نظام المجالس البلدية الجديد الصادر في عام 1435هـ المتعلق بصلاحيات واختصاصات المجلس البلدي، أن يدرس المجلس البلدي الموضوعات التي تعرض عليه، ويبدى رأيه في شأنها قبل رفعها إلى الجهات المختصة. (نظام المجالس البلدية، 1435هـ).

## (2-2) - الدراسات السابقة:

### (2 - 2 - 1) - الدراسات العربية:

يستعرض هذا الجزء الدراسات السابقة المتعلقة بأداء أعضاء المجالس البلدية لدورهم الرقابي والتقريري والاستشاري لغرض البدء مما انتهى إليه الآخرون؛ إذ سيتم استعراض تلك البحوث والدراسات والتجارب المحلية والدولية لتوضيح أهدافها وأهم ما توصلت إليه من نتائج، ومحاولة الاستفادة منها في الإجابة عن التساؤلات المطروحة في هذا البحث، وبشكل عام يلاحظ فقر ونقص في الأدبيات المحلية في مجال أبحاث قياس أداء المجالس البلدية، ومدى ممارسة أعضاء المجالس البلدية لدورهم الرقابي والتقريري والاستشاري بشكل خاص.

فمن أهم الدراسات التي يمكن البدء بها في هذا المجال تلك الدراسة الحديثة التي أجراها (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 1439هـ) وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الحالي للمجالس البلدية، والمجالس المحلية، ومجالس المناطق في المملكة العربية السعودية، وكيفية رفع أدائها وتكامل جهودها للمساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن أعضاء المجالس البلدية يواجهون العديد من التحديات والمعوقات للقيام بالأدوار المطلوبة منهم في المجلس البلدي، ومن أبرز هذه التحديات هو ضعف الصلاحيات الممنوحة لعضو المجلس البلدي، وضعف الموارد والامكانات المالية والميزانيات المطلوبة، والموارد البشرية، والموارد التقنية، وعدم توفر مقرات للمجالس البلدية مستقلة عن البلديات، مما يجعلها كأنها تابعة للبلدية في حين أن دورها هو الرقابة والتقرير وتقديم الرأي والمشورة للرفع من أداء الجهاز البلدي.

وفي دراسة أخرى أجراها (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 1438هـ) بعنوان الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية الواقع والرؤية المستقبلية، وتهدف هذه الدراسة إلى عمل تقييم شامل لنظام الإدارة المحلية في المملكة والذي يتألف من مستويين وهما: المستوى البلدي والمستوى المناطقي، وقد بينت نتائج هذه الدراسة العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه الإدارة المحلية ومن أبرزها ما يلي: أولاً: تقادم نظم واللوائح التنفيذية للإدارة المحلية؛ إذ إنها لا تحتوي على وصف دقيق لأدوار ومسؤوليات الأجهزة المحلية في المنطقة، ثانياً: غياب التنسيق الفعال بين الأجهزة الحكومية الخدمية المحلية، ثالثاً: النقص الشديد في الموارد المالية والبشرية اللازمة لأجهزة الإدارة المحلية للقيام بالأدوار المنوطة بها، رابعاً: عدم وجود جهة مرجعية موحدة للإدارة المحلية في المملكة، خامساً: محدودية السلطات والصلاحيات الممنوحة لأجهزة الإدارة المحلية.

وفي دراسة أخرى (ربابعة، وحيش، 2013م)، هدفت إلى معرفة دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة جنين من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية المنتخبة في هذه المحافظة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لمشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها البلدية كانت دون المتوسط. كما تبين أنه لا توجد فروق إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغيرات: الجنس والعمر والمؤهل العلمي والموقع الإداري لعضو المجلس البلدي.

أما دراسة (آل سالم، 1436هـ) عن معوقات عمل المجلس البلدي فقد أوضحت أن من أهم معوقات عمل المجالس البلدية ضعف الكفاءات الإدارية والمالية لدى بعض أعضاء المجالس البلدية وخاصة في المحافظات، وعدم وضوح الرؤية لدى بعض أعضاء المجالس البلدية يخلق حالة من عدم الانسجام بين الأعضاء، وتقدم الأنظمة والقواعد المنظمة لعمل المجالس البلدية وعدم ملاءمتها لمواكبة التطورات الهائلة للظروف السائدة حالياً.

وفي دراسة أخرى (الجندي، 1436هـ) عن الصعوبات التي تواجه المجالس البلدية، أوضحت الدراسة أن المجالس البلدية تقوم بدور رقابي وتقرير مهم على الجهاز البلدي كجزء من مشاركة المواطنين في العمل البلدي وممثلة لهم، لكن نظراً لحدثة التجربة لدى الكثير من أعضاء المجلس بالعمل البلدي واجهت الكثير من المجالس البلدية تحديات كبيرة قسمها إلى ثلاثة أقسام: أولاً: صعوبات إدارية تتمثل في: (عدم تفرغ عضو المجلس البلدي، وتأخر الرد من الامانات على استفسارات المجلس البلدي، وعدم اكتمال المعلومات المطلوبة، وعدم وجود نماذج واضحة للعلاقة مع الامانات ... إلخ). ثانياً: صعوبات مالية تتمثل في: (ضعف الميزانية المعتمدة للمجالس البلدية، وعدم تفهم الممثل المالي لطبيعة عمل المجلس البلدي، وعدم تغطية النفقات المالية لجوانب مهمة من عمل المجلس البلدي مثل الدراسات والأبحاث، ونفقات التقارير الميدانية، ونفقات الاستشارات الفنية. ثالثاً: صعوبات فنية: تتمثل في: (عدم توافر المعلومات الكافية للمجلس البلدي من البلديات والامانات، ضعف خبرة أعضاء المجلس البلدي، عدم وضوح الدور المطلوب من عضو المجلس البلدي، عدم الفهم الكامل لبعض الأعضاء للأنظمة البلدية... إلخ. كما اقترحت الورقة بعض الحلول للتعامل مع هذه الصعوبات.

## (2 - 2 - 2) -الدراسات الأجنبية:

ومن أهم الدراسات الأجنبية التي يمكن البدء بها دراسة (Zhan, Y. & Feiock, R.) (2010) فقد هدفت إلى توضيح العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات من قبل رئيس المجلس البلدي، والآليات التي يتم اتباعها من قبل المسؤولين البلديين المنتخبين في دعم القرار البلدي في ولاية فلوريدا الأمريكية. وخلصت الدراسة إلى أن العوامل غير الرسمية لرئيس

المجلس البلدي مثل الخبرة في العمل البلدي، والتأهيل المهني، والعلاقة القوية بين رئيس المجلس البلدي والأعضاء في المجلس البلدي تؤثر تأثيرًا كبيرًا في القرارات والسياسات التي يتبناها المجلس البلدي. كما أوصت الدراسة إلى الحد من التوتر بين رئيس المجلس البلدي والأعضاء يسهم بشكل كبير في فاعلية أداء المجلس البلدي في المدينة.

أما (Eulau, H. & Eyestone, R. 2014) في دراستهما أوضحا أن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين أعضاء المجالس البلدية والتفاوت بين سكان المدن والبيئات الحضرية وسكان البيئات الريفية وأحيانًا بين سكان البيئة الحضرية الواحدة، ينعكس على نمط الحياة التي يعيشونها مما تؤثر تأثيرًا كبيرًا في طريقة ونوع القرارات المحلية التي يتخذونها وتؤثر في البيئة المحلية؛ لذا أوصت هذه الدراسة بأهمية مراعاة هذه الفروقات وأثرها في القرار البلدي المحلي.

وبينت دراسة (Abdulaal, W. 2008) على مدينة جدة أهمية قرار المشاركة بين القطاع الخاص والبلديات للتغلب على قلة الموارد المالية لدى البلديات وتحسين أدائها وتقديم خدمات بلدية أفضل، وللتغلب على المعاناة التي تعانيها البلديات من نقص في الموارد المالية مما ينعكس سلبًا في جودة خدماتها. ومن ثم أوصت الدراسة بضرورة مشاركة البلديات للقطاع الخاص كبديل لتحسين الخدمات البلدية والرفع من مستوى جودتها.

وأوضح (Jones, M. & Chris, B. 2005) في دراسته عن تنظيم المجالس البلدية في مقاطعة أونتاريو، بكندا أن المجالس البلدية والبلديات جربت ولا زلت تجرب نماذج تنظيمية مختلفة لرفع مستوى أدائها وتلبية احتياجات المواطنين. وخلصت هذه الدراسة إلى أن المجالس البلدية واللجان الدائمة المنبثقة من انتخابات محلية يرأسها رئيس قديم ذو خبرة أكثر فاعلية من النماذج الأخرى في تحقيق رغبات المواطنين والرفع من مستوى الخدمات البلدية المقدمة لهم.

أما دراسة (Greasly, S. & John, P. 2010) عن تأثير القيادة القوية في الحكومة المحلية والمجالس المحلية في بعض المدن في المملكة المتحدة على تحسين السياسات والنتائج من خلال التنسيق الفعال والرقابة والتحكم وتسهيل اتخاذ القرار. فقد خلصت إلى أن القيادة القوية للمجالس المحلية لها تأثير كبير في رضا المواطنين، وتأثيرها في النتائج كبير جدًا من خلال الآلية الفعالة التي يتبعونها في الرقابة على أداء المجالس المحلية وسهولة اتخاذ القرار المحلي.

وفي دراسة (Cooper, T & Kathi, P. 2005) على نموذج للتعاون بين مجالس الأحياء والأجهزة الأخرى في مدينة لوس أنجلوس، أوضحت الدراسة أن مدينة لوس أنجلوس عملت على برنامج لزيادة مشاركة المواطنين وتفاعلهم مع المجالس البلدية ومجالس

الأحياء في المدينة من خلال عقد الجلسات العامة في الأحياء، واستشارة المواطنين في قضايا محلية تهمهم، ومحاولة تشجيع المواطنين على طرح آرائهم وملاحظاتهم. ولقد بين هذا النموذج نجاحه في زيادة مشاركة المواطنين وتفاعلهم مع الحكومة المحلية، وكذلك الرفع من أدائها وتحقيقها احتياجات ورغبات المواطنين.

وتؤكد مراجعة الدراسات السابقة خاصة المحلية منها على الصعوبات والتحديات التي يواجهها عضو المجلس البلدي في ممارسة الأدوار المنوطة به على الرغم من محاولة بعض المجالس من تحسين أدائها وممارستها للدور المطلوب منها، ومن أبرز هذه التحديات عدم وضوح الدور، وضعف الصلاحيات، وضعف الموارد والإمكانات المالية والميزانيات المطلوبة، والموارد البشرية، والموارد التقنية، وضعف التأهيل والتدريب المناسب لعضو المجلس البلدي. أما الدراسات الأجنبية فأوضحت أن المجالس البلدية والبلديات جربت -ولا زلت تجرب- نماذج تنظيمية مختلفة لرفع مستوى أدائها وتلبية احتياجات المواطنين، ورفع مستوى الخدمات البلدية المقدمة لهم من خلال استخدام وسائل وأساليب مختلفة لتعزيز دور عضو المجلس البلدي التقريري والاستشاري والرقابي على الجهاز البلدي، وتعزيز مفهوم الشراكة مع الجهاز البلدي مما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي.

### ثالثاً: منهجية البحث وإجراءاته:

يتناول هذا الجزء إيضاحاً لمنهج البحث، وتفصيلاً لمحدداتها الموضوعية والبشرية والزمنية، بالإضافة إلى تحديد مجتمع البحث، ووصفاً لعينة البحث وطريقة اختيارها، والأدوات التي تم استخدامها لجمع بيانات البحث، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة، وذلك حسب التفصيل التالي.

### (3 - 1) - المنهج العلمي المستخدم في البحث:

انطلاقاً من طبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها للتعرف على اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية، فإن منهج البحث المناسب هو:

المنهج الوصفي التحليلي (المسحي)؛ إذ يقوم على دراسة الواقع، ويهتم بوصفه وصفاً دقيقاً، ويعبر عنه تعبيراً كميّاً أو كميّاً؛ فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى. (عبيدات، وآخرون، 2012م: 80).

### (3 - 2) حدود البحث:

تشمل حدود البحث المجالات (الحدود) التالية:

**أولاً:** -المجال الموضوعي: انحصر البحث في التعرف على اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية.

**ثانياً:** -المجال البشري: اقتصر البحث على مقدمي الخدمة من (أعضاء المجلس البلدي) في الأمانات والبلديات في المملكة العربية السعودية.

**ثالثاً:** -المجال الزمني: يدور حول مدة إجراء الدراسة الميدانية، وهي عام 1439 هـ.

### (3 - 3) -أداة البحث وإجراءاتها:

نظرًا للطبيعة الوصفية للبحث، وللوقت المسموح به لإجرائها، والإمكانات المادية المتاحة، فقد وجد أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذا البحث هي «الاستبانة»، وبعد الاطلاع على أدبيات البحث الحالي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذا البحث، تم تصميم استبانة موجهة لعينة من أعضاء المجلس البلدي، ومن خلال هذه الاستبانة تم جمع بيانات البحث اللازمة للإجابة عن تساؤلاته وتحقيق أهدافه. واشتملت هذه الاستبانة على الأجزاء التالية:

**الجزء الأول:** اشتمل على البيانات الأولية (الشخصية والوظيفية) لأفراد عينة البحث من مقدمي الخدمة (أعضاء المجلس البلدي)، وهي أسئلة عن (الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمؤهل التعليمي، والحالة الوظيفية، العضوية للمجلس البلدي، ونوع العضوية، وفئة البلدية التابع لها المجلس، وعدد الأعضاء).

**الجزء الثاني:** يحتوي على محاور البحث الرئيسية، ويشتمل على مجموعة الأسئلة (العبارات) التي تقيس اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية، لدورهم الرقابي والتقريبي والاستشاري، بحيث تغطي أربعة محاور رئيسية وهي: 1 - قياس أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية. 2 - قياس مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي. 3 - قياس مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريبي. 4 - قياس مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في الموضوعات التي تعرض عليه. وقد تم الاعتماد في إعداد هذا الجزء الثاني بكاملة على الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال. وقد تم استخدام مقياس ليكرت المتدرج ذي النقاط الخمس لقياس درجة الموافقة على هذه العبارات، بحيث أخذ هذا المقياس الشكل التالي: (1) = لا أوافق مطلقاً، (2) = لا أوافق، (3) = محايد، (4) = أوافق، (5) = أوافق بشدة.

### (3 - 4) -قياس صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة «شمولها لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها» (عبيدات 2012م، ص 280)، ومن أجل التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) الحالية، تم الاعتماد على اختبار الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين) كأحد الاختبارات المستخدمة في قياس الصدق؛ إذ تم عرض هذه الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين والخبراء (مجموعة من المتخصصين في مجال الإحصاء ومنهجية البحوث، والإدارة العامة، والتخطيط الحضري، وبعضاً من أعضاء المجالس البلدية الحاليين والسابقين)، وطلب منهم إبداء الرأي في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضرورياً من تعديل في صياغة العبارات، أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لازمة لأداة البحث، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة. واستناداً إلى الملحوظات التي أبداها بعض المحكمين، تم إجراء بعض التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين.

### (3 - 5) -قياس ثبات الاستبانة:

يُشير الثبات إلى مقدرة الاستبانة على إعطاء نفس النتائج باستمرار إذا ما تكرر تطبيقها تحت نفس الظروف على نفس الأشخاص (المغربي، 2011م: ص 264). أما طرق تقدير ثبات أداة البحث فأبرزها طريقة الاتساق الداخلي بين بنود الأداة، وهذه الطريقة تعتمد على تطبيق الأداة مرة واحدة على مجموعة معينة من الأفراد، ثم تقدير الثبات باستخدام إحدى المعادلات الإحصائية (عطيفة، 1996م: ص 268). ومن أشهر المعاملات المستخدمة لقياس الثبات الداخلي للأداة معامل الاتساق الداخلي لكرونباخ (Cronbach's Alpha ( $\alpha$ )). وللوقوف على ثبات أداة البحث تم استخدام عينة عشوائية استطلاعية قوامها (40) من أعضاء المجالس البلدية، وطلب منهم الإجابة عن محتوى الأسئلة، وبعد استعادتها تم حساب معامل الاتساق الداخلي لكرونباخ، وبلغت قيمته لكل محور من محاور البحث الرئيسية (0.901، 0.948، 0.907) على التوالي. وتعد هذه القيم مرتفعة ومُطمئنة جداً لمدى ثبات أداة البحث؛ إذ يرى كثير من المختصين أن المحك للحكم على كفاية معامل الفا لكرونباخ هو (0.75) (فهمي، 2005م، ص 59)، الأمر الذي يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة البحث عند تطبيقها.

### (3 - 6) -مجتمع وعينة البحث:

#### (3 - 6 - 1) -مجتمع البحث:

يعرف مجتمع البحث بأنه: جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن

مجتمع البحث هو جميع الأفراد والأشياء الذين يُكونون موضوع ومشكلة الدراسة (عبيدات، وآخرون، 2012 م: 96). وبناءً على موضوع البحث وأهدافه فقد تحدد المجتمع المستهدف على أنه يشمل جميع أعضاء المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية في الدورة الثالثة من عمل المجالس البلدية، والذي بلغ عددهم (3159) عضواً، يمثلون 284 مجلساً بلدياً وكان توزيعهم بحسب فئات الأمانات والبلديات.

### (3 - 6 - 2) - عينة البحث:

تُعرّف العينة بأنها «مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، مكونة من عدة أفراد أو عناصر، تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً وصادقاً، يتم اختيارها في ضوء معايير علمية، ويتم إجراء الدراسة عليها بدلاً من إجراء الدراسة على المجتمع كله، إذا تعذر دراسته لكبر حجمه، ويتم اختيار العينة من المجتمع بطرق عشوائية وغير عشوائية» (إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011م: 24). وحيث إن مفردات المجتمع في هذا البحث تتسم بعدم التجانس باختلاف فئات الأمانات والبلديات؛ لذا تم الاعتماد على أسلوب المعاينة الطبقيّة المتناسبة (Proportional Stratified Sampling)، الذي يحقق أقل قدر من التباين بين مفردات كل طبقة؛ إذ يبدو تجانس مفرداتها واضحاً، كما يحقق تمثيل الطبقات بشكل تفصيلي داخل العينة عن طريق استخدام أسلوب التخصيص النسبي، بمعنى أن تمثيل كل طبقة في العينة بنفس وزنها النسبي في المجتمع، فنحصل بذلك على عينة ممثلة للمجتمع (فهمي، 2005م، ص128)، وقد تم استخدام عينة عشوائية طبقية حجمها (343 عضو مجلس بلدي) (1)، وكان توزيعهم على الطبقات المختلفة (فئة الأمانات والبلديات).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم بالتنسيق مع الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية، وهي الجهة المشرفة على جميع المجالس البلدية في المملكة؛ إذ تم تسليم الاستبانة لهم وكتبوا لها خطاباً رسمياً، وأرسلت على الموقع الإلكتروني الخاص لجميع المجالس البلدية في المملكة، للحصول على الحصة المقررة في العينة لكل فئة من فئات البلديات والأمانات الموضحة في الجدول السابق، وقد تم استرداد (250) استبانة صالحة للتحليل، بنسبة استجابة بلغت (72.9%)، وتعد هذه النسبة من نسب الردود الجيدة بالنظر إلى الأسلوب المستخدم في جمع البيانات (267 - 252: Mark A. Hager, et al . 2003).

### (3 - 7) - أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في البحث:

لتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في الجزء

(1) تم تحديد هذا العدد بناء على خطأ مسموح به مقدارها (0.05)، ودرجة ثقة مقدارها (95%).

الثاني من استبانة البحث، تم حساب المدى (5 - 4=1)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4 / 5 = 0.80) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يستطيع البحث تفسير النتائج كما يلي (بدران العمر، 2004م: 127):

1. إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1 إلى أقل من 1.80) فإن هذا يعني أن درجة ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره في الجهاز البلدي (ودرجة أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية)، هي درجة ضعيفة جداً. (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1 وليس أكبر من 1.8).

2. أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1.80 إلى أقل من 2.60) فإن هذا يعني أن درجة ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره في الجهاز البلدي (ودرجة أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية)، هي درجة ضعيفة. (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6).

3. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (2.60 إلى أقل من 3.40) فإن هذا يعني أن درجة ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره في الجهاز البلدي (ودرجة أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية)، هي درجة متوسطة. (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4).

4. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (3.40 إلى أقل من 4.20) فإن هذا يعني أن درجة ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره في الجهاز البلدي (ودرجة أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية)، هي درجة عالية. (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 3.4 وليس أكبر من 4.2).

5. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (4.20 إلى 5) فإن هذا يعني أن درجة ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره في الجهاز البلدي (ودرجة أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية)، هي درجة عالية جداً. (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 4.2).

كما تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة والموجودة في برنامج (SPSS).

## رابعاً: عرض وتحليل نتائج البحث:

يشمل الإطار التحليلي للبحث على تحليل نتائج الاستبانة المتعلقة بقياس آراء واتجاهات أعضاء المجلس البلدي (مقدمي الخدمة) عن مدى ممارستهم للدور المنوط بهم (الرقابي، التقريري، الاستشاري) وفقاً للتسلسل الذي تم من خلاله وضع الاستبانة على النحو التالي:

**(4 - 1) – أبرز النتائج المتعلقة بآراء مقدمي الخدمة (أعضاء المجلس البلدي) تجاه مدى ممارستهم لأدوارهم (الرقابية، التقريرية، الاستشارية) في المجلس الذي يمثلونه:**

**(4 - 1 - 1): - الخصائص الأولية:**

يتناول هذا الجزء من التحليل العديد من المتغيرات المتعلقة بالبيانات الأولية عن أفراد عينة البحث من أعضاء المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية مثل المؤهل العلمي والحالة الاجتماعية والعمر والمؤهل العلمي والحالة الوظيفية .... إلخ. ولقد أوضحت النتائج ما يلي: أولاً: غالبية أفراد عينة البحث (تحديداً ما نسبته 97.6% من الإجمالي) كانت من الذكور، في حين مثل الإناث ما نسبته (2.4%) من إجمالي أفراد عينة البحث. ثانياً: بلغ المتروجون ما نسبته (92.8%) من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ «غير المتروجين» ما نسبته (7.2%) من إجمالي أفراد عينة البحث. ثالثاً: الفئة العمرية الشائعة بين أفراد عينة البحث هي فئة «من 40 إلى أقل من 50 سنة»؛ إذ مثل أفراد عينة البحث في هذه الفئة ما نسبته (52.8%) من إجمالي أفراد العينة. رابعاً: المؤهل العلمي الشائع بين أفراد عينة البحث هو مؤهل «الجامعي»، إذ مثل أفراد عينة البحث في هذا المستوى ما نسبته (72.4%) من إجمالي أفراد العينة. خامساً: مثل الموظفون الحكوميون ما نسبته (56.4%) من إجمالي أفراد العينة، في حين مثل «موظفو القطاع الخاص» ما نسبته (35.6%)، و «المتقاعدون» ما نسبته (8.0%) من إجمالي أفراد عينة البحث. سادساً: العدد الأكبر من أفراد عينة البحث كانوا «أعضاء منتخبين»، إذ مثلوا ما نسبته (65.6%) من إجمالي أفراد العينة، في حين مثل «الأعضاء المعينون» ما نسبته (34.4%) من إجمالي أفراد عينة البحث. سابعاً: غالبية أفراد عينة البحث (تحديداً ما نسبته 90.0% من الإجمالي) كانوا «أعضاء في المجلس»، في حين مثل «نواب رؤساء المجالس» ما نسبته (4.0%) من الإجمالي، ومثل «رؤساء المجالس» ما نسبته (6.0%) من إجمالي أفراد عينة البحث. ثامناً: متوسط عدد أعضاء المجلس البلدي الذي يمثله العضو هو تقريباً (16) عضواً، بانحراف معياري (7) أعضاء.

#### ( 4 - 2 ) :-المعلومات (البيانات) عن مستوى أداء عضو المجلس البلدي :

جدول رقم (1): أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية

مستوى الأداء	فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة من وجهة أفراد مجتمع البحث *		درجة الموافقة من وجهة أفراد عينة البحث		العبارات
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
متوسط	3.482	2.979	1.294	3.231	يُمكن النظام الجديد للمجالس البلدية عضو المجلس البلدي من تحقيق الدور المنوط به.
متوسط	3.294	2.726	1.432	3.010	يُسهم عضو المجلس البلدي في تحسين أداء الجهاز البلدي
متوسط	3.350	2.750	1.513	3.050	تُسهم اللائحة التنفيذية الجديدة في تحسين أداء عضو المجلس البلدي.
ضعيف	2.939	2.454	1.216	2.697	يملك عضو المجلس البلدي الموارد (المالية، البشرية، التقنية) اللازمة للقيام بالمهام المناطة به.
ضعيف	2.919	2.421	1.256	2.670	يملك عضو المجلس البلدي الصلاحيات اللازمة نظاماً للتأثير على الجهاز البلدي.
متوسط	3.1968	2.666	1.3422	2.9316	بشكل عام

\* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ( $\alpha = 0.05$ )

يبين الجدول رقم (1) أن مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط، كما يبين الجدول ما يلي: أولاً: النظام الجديد للمجالس البلدية يُمكن بدرجة متوسطة عضو المجلس البلدي من تحقيق الدور المنوط به. ثانياً: يُسهم عضو المجلس البلدي بدرجة متوسطة في تحسين أداء الجهاز البلدي. ثالثاً: تسهم اللائحة التنفيذية الجديدة بدرجة متوسطة في تحسين أداء عضو المجلس البلدي. رابعاً: يملك عضو المجلس البلدي بدرجة

ضعيفة الموارد (المالية، والبشرية، والتقنية) اللازمة للقيام بالمهام المناطة به. خامساً: يمتلك عضو المجلس البلدي بدرجة ضعيفة الصلاحيات اللازمة نظاماً للتأثير على الجهاز البلدي. وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة ومن أهمها (دراسة مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 1439هـ)، ودراسة (العلوان، والبكر، 1436هـ) التي أكدت ضعف الصلاحيات، وضعف الموارد المالية، والبشرية، والتقنية والتي تؤثر بشكل كبير على أداء عضو المجلس البلدي للأدوار المنوطة به.

#### **(4 - 3): -المعلومات (البيانات) عن اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم الرقابية والتقريرية والاستشارية في الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي:**

يتناول هذا الجزء تحليلاً وتقييماً شاملاً لمدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري والاستشاري وإبداء الرأي، وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة على ممارسة هذه الأدوار من وجهة نظر أفراد عينة البحث، إلى جانب حدي الثقة لمتوسط درجة الموافقة من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث على ممارستهم لهذه الأدوار. وسيتم أولاً التعرف على مدى ممارسة هذه الأدوار بشكل عام، ثم ننتقل إلى التعرف على مدى ممارسة هذه الأدوار على الأنشطة الرئيسية المختلفة في الجهاز البلدي، وذلك على النحو التالي:

#### **(4 - 3 - 1): -مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري والاستشاري وإبداء الرأي بشكل عام على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي:**

يمثل قيام عضو المجلس البلدي بشكل عام بالدور المنوط به على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي دوراً مهماً في دعم وتوجيه التنمية الشاملة والمستدامة في البيئات الحضرية كما يوضحها الجدول رقم (2):

**جدول رقم (2): مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريبي والاستشاري وإبداء الرأي بشكل عام على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي**

مستوى الممارسة	فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على ممارسة هذه الأدوار من وجهة أفراد مجتمع البحث *		درجة الموافقة على ممارسة هذه الأدوار من وجهة أفراد عينة البحث		الأدوار مرتبةً تنازلياً وفقاً لدرجة ممارستها
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
كبير نسبياً	3.638	3.404	.9400	3.521	التقريبية
متوسط	3.263	3.045	.8770	3.154	الرقابية
ضعيف	2.017	1.808	.8390	1.912	الاستشارية
متوسط	2.958	2.767	.7680	2.863	بشكل عام

\* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ( $\alpha = 0.05$ )

يوضح الجدول رقم (2) ما يلي: أولاً: بالنظر إلى حدي الثقة لمتوسط درجة الموافقة على ممارسة الأدوار بشكل عام من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث ( $\mu$ )، تبين أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريبي والاستشاري وإبداء الرأي بشكل عام على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي هو مستوى متوسط (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4)، إذ كان مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريبي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي مستوى كبيراً نسبياً (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 3.4 وليس أكبر من 4.2)، وكان مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي هو مستوى متوسط (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4)، في حين أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في بعض القضايا والموضوعات البلدية في الجهاز البلدي هو مستوى ضعيف (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). ثانياً: ترتيب هذه الأدوار (ترتيباً تنازلياً) من حيث درجة ممارستها (بناء على قيمة المتوسط الحسابي) على النحو التالي: (الدور التقريبي بمتوسط 3.521، الدور الرقابي بمتوسط 3.154، الدور الاستشاري بمتوسط 1.912).

**(4 - 3 - 2): مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي:**

يمثل قيام عضو المجلس البلدي بدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي دوراً مكماً للأجهزة الرقابية الأخرى وأهمية بالغة في تحقيق التنمية الحضرية

المستدامة؛ لذا سوف يتم تحليل أداء عضو المجلس البلدي من خلال تقييم مدى ممارسته لدوره الرقابي على أنشطة الجهاز البلدي التالية كما يوضحها الجدول رقم (3):

**جدول رقم (3): مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي**

مستوى الممارسة	فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد مجتمع البحث *		درجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد عينة البحث		الدور الرقابي مرتب تنازلياً وفقاً لدرجة ممارسته
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
كبير	4.218	3.926	1.173	4.072	1-الإجراءات الخاصة بتقسيم الأراضي.
كبير	4.089	3.855	936.	3.972	2-الزيارات التي تقوم بها اللجان الخاصة.
كبير	3.857	3.599	1.037	3.728	3-تقارير الاستثمارات البلدية.
متوسط	3.217	2.959	1.034	3.088	4-تقارير تحصيل الإيرادات.
ضعيف	2.698	2.446	1.012	2.572	5-الإجراءات الخاصة بمنح الأراضي السكنية.
ضعيف	2.669	2.403	1.065	2.536	6-التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها.
ضعيف	2.202	1.886	1.268	2.044	7-تقارير سير عمل المشروعات التي تنفذها البلدية.

\* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ( $\alpha = 0.05$ )

يبين الجدول رقم (3) أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على (الإجراءات الخاصة بتقسيم الأراضي، الزيارات التي تقوم بها اللجان الخاصة، تقارير الاستثمارات البلدية) كبير، ومستوى ممارسته لدوره الرقابي على (تقارير تحصيل الإيرادات) متوسط، في حين أن مستوى ممارسته لدوره الرقابي على (الإجراءات الخاصة بمنح الأراضي

السكنية، التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها، تقارير سير عمل المشروعات التي تنفذها البلدية) ضعيف. وهذا يعزى لتباطؤ الجهاز البلدي في تقديم تقاريره الدورية عن أعماله وتقارير سير العمل على المشروعات التي ينفذها للمجلس البلدي، وتتوافق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة التي أوضحت أن هناك الكثير من التحديات التنظيمية والإدارية والمالية التي تواجه عضو المجلس البلدي وتحد من قدرته على تأدية الدور الرقابي المنوط به على معظم الأنشطة البلدية، مثل دراسة (الجندي، 1436هـ) ودراسة (عبيد، وآخرون، 2013م).

#### (4 - 3 - 3): مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي:

يمثل قيام عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي دوراً مهماً في ترشيد القرارات وتوجيهها التوجيه الصحيح داخل المدينة؛ لذا سوف يتم تحليل أداء عضو المجلس البلدي من خلال تقييم مدى ممارسته لدوره التقريري على أنشطة الجهاز البلدي التالية كما يوضحها الجدول رقم (4):

#### جدول رقم (4): مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي

مستوى الممارسة	فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد مجتمع البحث *		درجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد عينة البحث		الدور الرقابي مرتب تنازلياً وفقاً لدرجة ممارسته
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
كبير	4.043	3.781	1.055	3.912	1-مشروع الحساب الختامي للبلدية.
كبير	3.959	3.713	9860.	3.836	2-مشروع ميزانية البلدية ومشروعاتها.
كبير	3.791	3.529	1.053	3.660	3-تنفيذ المشروعات البلدية المعتمدة في الميزانية.
كبير	3.770	3.510	1.044	3.640	4-المشروعات التطويرية والاستثمارية.

كبير نسبياً	3.722	3.470	1.010	3.596	5-مشروعات التشغيل والصيانة.
ضعيفة	2.627	2.341	1.148	2.484	6-برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها.

\* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ( $\alpha = 0.05$ )

يوضح الجدول رقم (8) أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على مشروع الحساب الختامي للبلدية، مشروع ميزانية البلدية ومشروعاتها، تنفيذ المشروعات البلدية المعتمدة في الميزانية، المشروعات التطويرية والاستثمارية، مشروعات التشغيل والصيانة) هو مستوى كبير، في حين أن مستوى ممارسته لدوره التقريري على (برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها) هو مستوى ضعيف. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (ابن محمود، 1436هـ) التي أوضحت أن بعض قرارات المجلس البلدي لا تنفذ، ولا بد من تحقيق التكامل بين الجهاز البلدي والمجلس البلدي ووضع آلية محددة وواضحة لتسهيل مهمة عضو المجلس البلدي في ممارسة دوره التقريري على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي كما بينت دراسة (الغيبري، 1436هـ).

(4 - 3 - 4): مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية:

يمثل قيام عضو المجلس البلدي بإبداء رأيه في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية التي تعرض عليه من قبل الجهاز البلدي دوراً مهماً في دعم القرار البلدي وتوجيه التنمية الحضارية التوجيه الصحيح؛ لذا سوف يتم تحليل أداء عضو المجلس البلدي من خلال تقييم مدى إبداء عضو المجلس البلدي لرأيه في بعض الموضوعات والقضايا البلدية التالية كما يوضحها الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية

مستوى الممارسة	فترة الثقة لمتوسط درجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد مجتمع البحث *		درجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد عينة البحث		الدور الاستشاري مرتب تنازلياً وفقاً لدرجة ممارسته
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
ضعيف	2.382	2.074	1.239	2.228	1-مشروعات المخططات الهيكلية والتنظيمية والسكنية.
ضعيف	2.286	2.050	946.	2.168	2-شروط وضوابط البناء ونظم استخدامات الأراضي.
ضعيف	2.300	2.036	1.062	2.168	3-إنشاء مكاتب الخدمات.
ضعيف	2.243	1.989	1.021	2.116	4-إنشاء البلديات الفرعية.
ضعيف	2.076	1.788	1.156	1.932	5-الشروط والمعايير المتعلقة بالصحة العامة.
ضعيف جداً	1.997	1.699	1.197	1.848	6-نطاق الخدمات البلدية.
ضعيف جداً	1.978	1.694	1.142	1.836	7-ضم بلديتين أو أكثر.
ضعيف جداً	1.885	1.603	1.132	1.744	8-الرسوم والغرامات البلدية.
ضعيف جداً	1.831	1.553	1.116	1.692	9-فصل بلدية إلى بلديتين أو أكثر.
ضعيف جداً	1.515	1.269	990.	1.392	10-مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة.

\* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ( $\alpha = 0.05$ )

يبين الجدول رقم (5) أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري في (مشروعات المخططات الهيكلية والتنظيمية والسكنية، شروط وضوابط البناء ونظم استخدامات الأراضي، إنشاء مكاتب الخدمات، إنشاء البلديات الفرعية، الشروط والمعايير المتعلقة بالصحة العامة) هو مستوى ضعيف، في حين أن مستوى ممارسته لدوره الاستشاري في (نطاق الخدمات البلدية، ضم بلديتين أو أكثر، الرسوم والغرامات البلدية، فصل بلدية إلى بلديتين أو أكثر، مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة) هو مستوى ضعيف جداً. وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة، ومن أهمها دراسة (ربايعة، وحبش، 2013م) ودراسة (Johns, M. & Chris, B., 2005) التي أوضحت الصعوبات التي يواجهها أعضاء المجالس البلدية في عملية إشراكهم في القرار البلدي والإسهام في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وأهمية تجريب نماذج تنظيمية مختلفة لدعم أعضاء المجالس البلدية وزيادة مشاركتهم في إبداء الرأي ودعم القرار البلدي.

#### خامساً: ملخص لأهم نتائج وتوصيات البحث:

##### (5 - 1) - ملخص لأهم نتائج البحث:

سعى هذا البحث إلى معرفة اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم الرقابية والتقريبية وإبداء الرأي والمشورة في بعض الموضوعات والقضايا في الجهاز البلدي، وقد دلت النتائج المستخلصة من عينة البحث على ما يلي:

أولاً- غالبية أفراد عينة كانت من الذكور ومن المتزوجين، الفئة العمرية الشائعة بين أفراد عينة البحث هي فئة «من 40 إلى أقل من 50 سنة»، المؤهل العلمي الشائع بين أفراد عينة البحث هو مؤهل «الجامعي»، العدد الأكبر من أفراد عينة البحث كانوا «أعضاء منتخبين»، غالبية أفراد عينة البحث كانوا «أعضاء في المجلس»، متوسط عدد أعضاء المجلس البلدي الذي يمثله العضو هو تقريباً (16) عضواً.

ثانياً- مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط؛ إذ تبين أن النظام يُمكن بدرجة متوسطة عضو المجلس البلدي من تحقيق الدور المنوط به، كما تسهم اللائحة التنفيذية بدرجة متوسطة في تحسين أداء عضو المجلس البلدي.

ثالثاً- تبين أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريبي والاستشاري بشكل عام على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي هو مستوى متوسط؛ إذ كان مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريبي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي مستوى كبيراً نسبياً، وكان مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي هو مستوى متوسط، في حين أن مستوى

ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي هو مستوى ضعيف.

**رابعاً:** مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على (الإجراءات الخاصة بتقسيم الأراضي، الزيارات التي تقوم بها اللجان الخاصة، تقارير الاستثمارات البلدية) هو مستوى كبير، ومستوى ممارسته لدوره الرقابي على (تقارير تحصيل الإيرادات) هو مستوى متوسط، في حين أن مستوى ممارسته لدوره الرقابي على (الإجراءات الخاصة بمنح الأراضي السكنية، التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها، تقارير سير عمل المشروعات التي تنفذها البلدية) هو مستوى ضعيف.

**خامساً:** مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على (مشروع الحساب الختامي للبلدية، مشروع ميزانية البلدية ومشروعاتها، تنفيذ المشروعات البلدية المعتمدة في الميزانية، المشروعات التطويرية والاستثمارية، مشروعات التشغيل والصيانة) هو مستوى كبير، في حين أن مستوى ممارسته لدوره التقريري على (برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها) هو مستوى ضعيف.

**سادساً:** مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في (مشروعات المخططات الهيكلية والتنظيمية والسكنية، شروط وضوابط البناء ونظم استخدامات الأراضي، إنشاء مكاتب الخدمات، إنشاء البلديات الفرعية، الشروط والمعايير المتعلقة بالصحة العامة) هو مستوى ضعيف، في حين أن مستوى ممارسته لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في (نطاق الخدمات البلدية، ضم بلديتين أو أكثر، الرسوم والغرامات البلدية، فصل بلدية إلى بلديتين أو أكثر، مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة) هو مستوى ضعيف جداً.

## ( 5 - 2 ) - توصيات البحث:

في ضوء أبرز النتائج التي توصل إليها البحث والتي تم فيها تحليل اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم الرقابية والتقريرية ومدى إبدائهم لرأيهم على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي في المملكة، توصل البحث إلى أن أعضاء المجلس البلدي بشكل عام لا يمارسون أدوارهم الرقابية والتقريرية ولا يبدون رأيهم على معظم الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي، كما توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:

1. أهمية منح عضو المجلس البلدي الصلاحيات الكافية لكي يكون قادراً على القيام بالأدوار المنوطة به.

2. ضرورة منح عضو المجلس البلدي الموارد (المالية، والبشرية، والتقنية) اللازمة لكي يكون قادراً على القيام بالأدوار المنوطة به.
3. أهمية تمكين عضو المجلس البلدي من أداء دوره الرقابي على أنشطة الجهاز البلدي، وبالأخص (الإجراءات الخاصة بمنح الأراضي السكنية، التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها، تقارير سير عمل المشروعات التي تنفذها البلدية).
4. ضرورة دعم عضو المجلس البلدي لكي يكون قادراً على أداء دوره التقريري مع الجهاز البلدي، وبالأخص على (برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها).
5. يجب أن يكون عضو المجلس البلدي شريكاً فاعلاً مع الجهاز البلدي من خلال المشاركة بالرأي في الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية في الجهاز البلدي في المدينة التي يقيم فيها ويمثلها، ولاسيما قضايا (نطاق الخدمات البلدية، وضم بلديتين أو أكثر، الرسوم والغرامات البلدية، فصل بلدية إلى بلديتين أو أكثر، مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة).
6. وضع القواعد المفصلة للأئحة التنفيذية التي تم إقرارها حديثاً بعد صدور النظام الجديد للمجالس البلدية التي توضح آلية ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري وإبدائه للرأي على بعض الموضوعات والقضايا البلدية في الجهاز البلدي.
7. أهمية رفع مستوى تعليم وتأهيل عضو المجلس البلدي؛ لكي يكون قادراً على ممارسة الدور المنوط به في المجلس البلدي.
8. أهمية إجراء مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الحيوي والمهم، وبالأخص الدراسات الميدانية بعد تطبيق النظام الجديد للمجالس البلدية في المملكة الذي تم العمل به في الدورة الثالثة للمجالس البلدية ومعرفة أثر مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري وإبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية على رفع أداء الجهاز البلدي.

## قائمة المصادر والمراجع:

### المراجع العربية:

- إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (2011)، دليل استرشادي لكتابة الرسائل العلمية وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي (ط3)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية، (1435هـ)، نبذة عن انتخابات المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية.
- الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية، (1435هـ)، المجالس البلدية الواقع والمأمول (ورقة عمل عن المجالس البلدية في المملكة)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- البحراني، عبدالعزيز معتوق، (1436هـ)، دراسة تحليلية لمهام المجالس البلدية (ورقة عمل مقدمة لندوة المجالس البلدية - الواقع والمأمول)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الجنيدى، عبدالملك علي، (1436هـ)، الصعوبات التي تواجه المجالس البلدية (ورقة عمل مقدمة لملتقى المجالس البلدية)، جدة، المملكة العربية السعودية.
- الخلايلة، محمد علي، (2009)، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- آل سالم، علي حسن (1436هـ)، معوقات عمل المجلس البلدي من وجهة نظر الأمانة أوقرة عمل]. ندوة المجالس البلدية - الواقع والمأمول، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عبيدات، ذوقان، وعبد الحق، كايد، وعدس، عبد الرحمن، (2012)، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، عطفه، حمدي أبو الفتوح، (1996)، منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية، دار النشر للجامعات.
- العمر، بدران بن عبد الرحمن (2004)، التحليل الإحصائي للبيانات في البحث العلمي باستخدام SPSS.
- فهيم، محمد شامل، (2005)، الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم والتطبيقات باستخدام برنامج "SPSS" معهد الإدارة العامة.
- القحطاني، جديع نهار، (1436هـ)، نظام المجالس البلدية الجديد، ملتقى المجالس البلدية.
- القحطاني، سالم بن سعيد، وأحمد بن سالم العامري، ومعدى بن محمد آل مذهب، وبدران بن عبد الرحمن العمر، (2004)، منهج البحث في العلوم السلوكية (مع تطبيقات على SPSS)، المطابع الوطنية الحديثة.
- قرار مجلس الوزراء رقم (224)، (1424هـ)، توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية.
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (66866)، (1426هـ)، اللائحة التنفيذية للمجالس البلدية، وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (18888)، (1437هـ)، اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية.
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (60779 ص ز)، (1428هـ)، دور المجالس البلدية في إجراءات الرقابة على الأنشطة الرئيسية في البلديات، وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (60778 ص ز)، (1428هـ)، قضايا تخطيط الأراضي، وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (32212)، (1436هـ)، المجالس البلدية عددها وعدد أعضائها (للدورة الثالثة) حسب نطاق كل أمانة وبلدية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية.
- المغربي، كامل محمد، (2011)، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، (1439هـ)، العلاقات المؤسسية بين مجالس المناطق والمجالس المحلية والمجالس البلدية في المملكة العربية السعودية [دراسة بحثية غير منشورة مقدمة لوزارة الداخلية].

مركز الملك سلمان للإدارة المحلية. (1438هـ). الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية الواقع والرؤية المستقبلية [دراسة بحثية غير منشورة مقدمة لوزارة الداخلية].  
مرسوم ملكي رقم (8723). (1357هـ). النظام العام لأمانة العاصمة المقدسة والبلديات في المملكة العربية السعودية.  
مرسوم ملكي رقم (م/5). (1397هـ). نظام البلديات والقرى في المملكة العربية السعودية.  
مرسوم ملكي رقم (م/61). (1435هـ). نظام المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية.  
وزارة الشؤون البلدية والقروية. (1437هـ). نشرة تعريفية عن اختصاصات وصلاحيات المجالس البلدية. الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية، اللجنة العامة للانتخابات، الفريق التنظيمي.

#### المراجع الأجنبية:

- Abdulaal, W. A. (2012). Municipal councils in Saudi Arabia: Context and organization. *Environmental Design Sciences, King Abdulaziz University*, 6, 329-. <https://doi.org/10.4197/Env.6.1>
- Eulau, H., & Robert E. (2014). Policy maps of city councils and policy outcomes. *American Political Science review*, 62(1), 124143-. <https://doi.org/10.1017/S0003055400115680>
- Greasly, S. & John, P. (2010). Does stronger political leadership have a performance payoff? Citizen satisfaction in the reform of sub central governments in England. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 21(2), 239256-. <https://doi.org/10.1093/jopart/muq018>
- Jones, M., & Chris B. (2005). The organization of municipal councils in Ontario: A research Note. *Canadian Journal of Urban Research*, 14(2), 384388-.
- Mark A. H., Sarah W., Thomas H. P. & Patrick R. (2003). Response rates for mail surveys of nonprofit organizations: A review and empirical test. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 32(2), 252-267. <https://doi.org/10.11770899764003032002005/>
- Zhan, Yahan. & Feiock, Richard. (2010). City managers' policy leadership in council manager cities. *Journal of Public Administration Research*, 20(2), 461476-. <https://doi.org/10.1093/jopart/mup015>

**Romanization Arabic References:**

**الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:**

- 'idāratu aljawdati wa-al-i'timādi al'kādimiyyi bijāmi'ati nāyifi al'arabiyyati lil-'ulūmi al'amniyyati ( 2011). dalya istirshādī likitābati al-rasā'ili al'ilmiyyati wafuq ma'āyīra aljawdati wa-al-i'timādi al'kādimiyyi ṭ jāmi'ata nāyifi al'arabiyyati lil-'ulūmi al'amniyyati
- al'idāratu al'āmmatu lishu'ūni almuǰālisi albaladiyyati ( 1435h). nabdhatan 'ani intikhābāti almuǰālisi albaladiyyati fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati
- al'idāratu al'āmmatu lishu'ūni almuǰālisi albaladiyyati ( 1435h). almuǰālisa albaladiyyata alwāqī'a wa-al-ma'mūla waraqata 'amalin 'ani almuǰālisi albaladiyyati fī almamlakati al-rīāḍa almamlakata al'arabiyyata al-su'ūdiyyata
- albahārāniyyu 'abdāl'azīza ma'tūqin ( 1436h). dirāsata taḥlīliyyata lmhām almuǰālisi albaladiyyata waraqata 'amali muqaddamati linadwati almuǰālisi albaladiyya'ahi- alwāqī'a wa-al-ma'mūla al-rīāḍa almamlakata al'arabiyyata al-su'ūdiyyata
- aljunaydiyyu 'abdālmalika 'allī ( 1436h). al-ṣu'ūbāti allatī tawājuhi almuǰālisi albaladiyyati waraqata 'amali muqaddamati limultaqā almuǰālisi albaladiyyati jiddatan almamlakata al'arabiyyata al-su'ūdiyyata
- al-khlāyilah muḥammada 'allī ( 2009). al'idārata almaḥalliyata wataṭbīqātihā fī kullu mina al'urduni wabrīṭāniā wafaransā wamiṣri dirāsata taḥlīliyyata muqāranati dāra althaqāfati lil-nashri wa-al-tawzī'i
- 'āla sālimun 'uliya ḥusnu 1436h). mu'awwiqāti 'amali almajlisi albaladiyyi min wajhati nazari al'mānati waraqata 'amali nadwata almuǰālisi albaladiyya'ahi- alwāqī'a wa-al-ma'mūla ma'hadu al'idārati al'āmmati al-rīāḍu almamlakata al'arabiyyata al-su'ūdiyyata
- 'ubaydātun dhawqāni wa'abda alḥaqqi kāyada wa'adas 'abda al-Raḥmāni ( 2012). albaḥṭha al'ilmiyya mafhūmuḥu wa'adawātuhu wa'asālibuhu dāru alfikri
- 'ṭyfh ḥammidī 'abū alfutūḥi ( 1996). manhajiyata albaḥṭhi al'ilmiyyi wataṭbīqātihā fī al-dirāsati al-tarbawiyati wa-al-nafsiyyati dāru al-nashri lil-jāmi'āti
- al'umarū badrāni bn 'abdi al-Raḥmāni 2004). al-taḥlīla al'iḥṣā'iyya lil-bayānāti fī albaḥṭhi al'ilmiyyi bistikhdāmi SPSS.
- fahmiyyun muḥammada shāmila ( 2005). al'iḥṣā'a bilā mu'ānātin almafāhīmu wa-al-taṭbīqātu bistikhdāmi barnāmaji " SPSS ma'hada al'idārati al'āmmati

alqaḥṭāniyyu jdy' nahārun ( 1436h). niẓāma almuǧālisi albaladiyyati aljadīdi multaḳā almuǧālisi albaladiyyati

alqaḥṭāniyyu sālama bn sa'īdin wa'aḥmadu bn sālīmu al'āmīriyyi wamu'addiyya bn muḥammadu 'āla madhhabun wabadrāni bn 'abdālrāḥmani al'umari ( 2004). minhaja albaḥṭhi fī al'ulūmi al-sulūkiyyati ma'a taṭbīqātin 'alā SPSS). almaṭābi'a alwaṭaniyyata alḥadythata

qarāru majlisi alwuzarā'i raqma 224). ( 1424h) un tawsī'u mushārakati almūāṭinīna fī 'idārati al-shu'ūni almaḥalliyyati

qarāru wazīri al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 66866). ( 1426h). al-lā'iḥata al-tanfīdhīyyata lil-muǧālisi albaladiyyati wizāratu al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati

qarāru wazīri al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 18888). ( 1437h). al-lā'iḥata al-tanfīdhīyyata linīẓāmi almuǧālisi albaladiyyati wizāratu al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati al'mānata al'āmmata lishu'ūni almuǧālisi albaladiyyati

qarāru wazīri al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 60779ṣ z ( 1428h). dawra almuǧālisi albaladiyyati fī 'ijrā'āti al-raḳābati 'alā al'anshiṭati al-ra'īsata fī albaladiyyati wizāratu al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati

qarāru wazīri al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 60778ṣ z ( 1428h). qaḍāyā takḥṭīṭi al-'rāḍy wizāratu al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati

qarāru wazīri al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 32212). ( 1436h). almuǧālisa albaladiyyata 'adadahā wa'adada 'dā'iḥā lil-dawrati al-thālīthati ḥasbu niṭāqin kulla 'mānatin wabaladiyyatin wizāratu al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati al'mānata al'āmmata lishu'ūni almuǧālisi albaladiyyati

almaghribiyyu kāmila muḥammada ( 2011). 'asālība albaḥṭhi al'ilmīyyi fī al'ulūmi al'insāniyyati wa-al-ijtimā'iyyati dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-al-tawzī'i

markazu almaliki sullamāni lil-'idārati almaḥalliyyati ( 1439h). al'alā'āqāti almu'assasiyyati bayna muǧālisu almanāṭīqi wa-al-muǧālisi almaḥalliyyati wa-al-muǧālisi albaladiyyati fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati dirāsata baḥṭhiyyata ḡhayri manshūratin muqaddamatīn liwizārati al-dākhiliyyati

markazu almaliki sullamāni lil-'idārati almaḥalliyyati ( 1438h). al-'idārata almaḥalliyyata fi  
almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati alwāqī'i wa-al-ru'yati almustaqbalīyyati dirāsata  
baḥṭhiyyata ghayri manshūratin muqaddamatin liwizārati al-dākhiliyyati

marsūmu malikiyyu raqmi 8723). ( 1357h). al-nizāma al'amma li'mānati al'aṣīmati  
almuqaddasati wa-al-baladiyyāti fi almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati

marsūmu malikiyyu raqmi m / 5). ( 1397h). nizāma albaladiyyāti wa-al-qurā fi  
almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati

marsūmu malikiyyu raqmi m / 61). ( 1435h). nizāma almujālisi albaladiyyati fi  
almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati

wizāratu al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati ( 1437h). nashrata ta'rīfiyyata 'ani  
ikhtiṣāṣātīn waṣalāaḥiyyāti almujālisi albaladiyyati al'mānati al'āmmatu lishu'ūni  
almujālisi albaladiyyati al-lajnata al'āmmata lil-intikhābāti alfarīqa al-tanzīmiyya

# **Trends of the Members of the Municipal Council in their Exercise of their Roles in the Main Activities of the Municipal Apparatus in the Kingdom of Saudi Arabia: a Descriptive study**

**Amir bin Muhammad Al-Alwan<sup>(1)</sup>**

## **Abstract:**

The aim of this research is to identify the trends of the members of the members of the municipal council in practicing their roles in municipal activities in the kingdom of Saudi Arabia. To achieve the goal of this research, a questionnaire has been designed to obtain the opinion of municipal councils on this matter. This questionnaire has been tested for reliability and validity.

The results of this research show that the performance of the municipal council's members is generally moderate with respect to municipal activities. They also demonstrate that the overall practice of these members in the main activities of the municipality is moderate and weak. In addition, the results show that the role of the municipal council's members is extensive in decision-making, moderate in administrative control, and weak in giving opinion on the municipality's main issues.

Finally, the study came up with the following recommendation: the members of the municipal council must be empowered, so that they can practice thier role in the muicipality's main activities.

**Keywords:** Municipal Council, Municipal Council Member, Municipality, Administrative Control Role, Decision-making Role, Counsultive Role.

---

(1) General Director of Economic and Finance Programs - Institute of Public Administration  
Consultant - King Salman Center for Local Governance (Riyadh - K.S.A.)  
ameeralalwan@yahoo.com